اللفظ الاشتهار في حق اللفظ اه للسبع قال في المطول اي لحيوان يصيد
وفعل للفظ والحدث هو الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر اسم
بمعنى الامر والشان في اللغة فنقل في النحو الى الكلمة المخصوصة لكنها
علمية فان استعمل الفعل بالكسر فمعناه اعني الحدث كان مجاز
لغويا وليس حقيقة لغوية في الحدث كما يتوهم من حال سائر الامثلة كذا
في الخفيد على المطول والمختصر لذي الاربع اي باعتبار خصوص كونه
ذا اربع والا فلو استعملوها في ذي الاربع باعتبار انها من افراد ما يدب كان
حقيقة لغوية كما يظهر من كلامهم لبقائها في الاستعمال على موضوعها
كذا في سم وكتب ايضا قوله لذي الاربع اي المعهود اي الحمار والبغل والخيل اه اطول
والمجاز مطلقا سواء كان هذا او مركبا اه اطول ثم قال وينبغي عليه اي على
الطعم انه له وجه لتوسيط تقسيم المجاز بين قسمي التقسيم الاول له اه
ومراده بالتقسيم الاول للمجاز تقسيمه الى مفرد ومركب مرسل
لانه غير مقيد بعلاقة واصرة هي المشابهة بل ارسل وردد بين علاقات
وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف الاستعارة وفيه انهم قالوا
المجاز مطلقا ابلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع البينة اه اطول
وتجعل دفعه بحمل المبالغة على الكاملة ان كانت العلاقة اعم فانه
المقصودة لغالبا ياتي والا فاستعارة الاصوليون يطلقون الاستعارة
على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين لئلا تقع في الغث اذا رايته
مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة اه فنرى وكثيرا ما اي في نفسه
لانا لتهاس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق اقل وقوة تطلق
الاستعارة ثم يضمر ذا يبه فاعمل تطلق مع سبق ذكره لانه سبق مرادا
به معناه والمراد هنا نفس اللفظ اطول اسم المشبه به اي لفظه
كما اشار اليه بقوله بعد واللفظ مستعار لشبه استعارة الفعل والحرف فمراده
بالاسم ما قابل المسمى لا ما قابل الفعل والحرف فعلى هذا اي وفي
اطلاقها بمعنى اللفظ ويصح منه الاشتقاق اي اشتقاق المستعار
منه والمستعار له والمستعير كاليد والنعمة والقدرة
قال في الاطول بعد كلام قدمه والحاصل ان اليد بمنزلة العلة الفاعلية

للنعمة

للنعمة وبمنزلة العلة المادية او الصورية للقدرة وهذا اعلم ان علاقة
السببية والمسببية اعم من الحقيقة والتنزيلية ولو جعلت الدلالة لهما
لم يبعد اه وكتب ايضا قوله كاليد في النعمة في المطول بشرط ان يكون
في الكلام اشارة الى المنعم يقال اتسعت ايادي فلان عندي ولا يقال
اتسعت اليد في البلد كما يقال اتسعت النعمة فيه قال في الاطول وينبغي
ان يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرفه في استعمال اليد في النعمة لا على
توقف كونه مجازا عليه والا انتقض تعريف المجاز بالصدق على مستعمل
في النعمة من غير اشارة الى المنعم بها اه وفي الفنري ان اشتراط ذلك
ليدخل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا
بالتعقيد المعنوي المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا فيما سبق ان الايادي
خبيثة عرفية في النعم فيظهر منه انه للاحتياج الى ذكر المنعم اه وفي عرق
ان هذا الاشتراط يرد بصحة ان يقال عندي الايادي التي لا تقام لها بالشكر
اه لكونها بمنزلة العلة الفاعلية وليست فاعلية حقيقة لان الفاعلية
حقيقة هي الشخص اه سم قال في المطول وايضا بها تظهر النعمة فهي بمنزلة
العلة الصورية لها وكتب ايضا قوله لكونها بمنزلة اي في مدخلية الوجود
الى المقصود هو المنعم عليه لان اكثر ما يظهر اليد بمنزلة
العلة الصورية للقدرة فان المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير
منه وكتب ايضا ما نصه ما مصورية سلطان القدرة اي سلطانها
وتاثيرها يكون في اليد اي باليد وبها تكون الافعال اي غالبا بدليل
قوله السابق اكثر اه سم اسم للبعير الذي يحمل المزادة عبارة غيره
اسم للبعير او البقر او الحمار الذي يستقى عليه اي المعهد اي مواخف
لتفسير صاحبي المذهب والاساس وغيرهما فالحكم على الشبه لسهو في هذا
التفسير وان الصواب تفسير المزادة بظرف الماء الذي يستقى به على الدابة
غير مسلم نعم اطلاق الراوية عليه بشرط ظرفية الماء دون الطعام
كما في الخفيد والمسند فالمناسب هنا تفسير المزادة بظرف الماء الموقوف بسم
في عدم الملاءة الراوية على المزود من حيث انه ظرف الزاد مع وجود المجاورة للراوية
التي هي الحيوان فان كانوا لا يكتفون بمطلق المجاورة بل يقولون لا بد ان يكون